

ورقة اختبار

خاصة بتبليغ قرار الحبس الى المدين

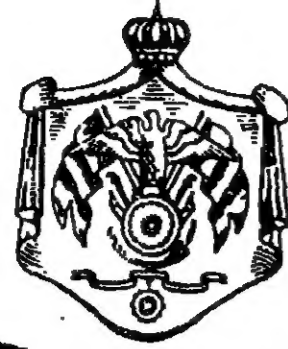
صادرة عن دائرة اجراء السلف

الى المدين ابراهيم حسين عبد القادر من سكان الزرقاء ومجهول محل الإقامة
قررت رئاسة اجراء السلف حبسك مدة واحد وتسعين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره ٤٣٤ ديناراً و ١٠٥
فلسات الى دائنك السيد مساعد النائب العام فاذا لم تؤد الدين او تستعمل حقك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون
الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من تاريخ تبليغك سينفذ هذا القرار بحسب الاصول .

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري
عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
محمود محي الدين	صلح عمان	١٩٧٤/٩/٢	٨ صباحاً	المهن
شهادة ايوب شهادة	"	٩٧٤/٩/٢	"	"
احمد محمد عبد الهادي	"	٩٧٤/٩/١٩	"	استعمال مزور
رياض عبد الهادي	"	٩٧٤/١٠/٢٣	"	مهن
غالب عوض محمود	"	٩٧٤/٩/٧	"	مخالفة قانون الجزاء
غالب عوض محمود	"	٩٧٤/٩/٢٣	٩ صباحاً	"
احمد عبد الكريم كواجو علي	امانة العاصمة	٩٧٤/٩/٢٦	٨ صباحاً	مدن بعد الفسخ
زيدان محمد سالم الطلاقه	بدابة اربد	٩٧٤/٩/٢١	"	اساءة الائتمان
خالد ذياب محمد	"	٩٧٤/٩/١٤	"	"
يوسف جبريل صالح	"	٩٧٤/٩/١٢	"	افساد الرابطة الزوجية
سليم مطاوع الملقب (ابن دلة)	"	٩٧٤/٩/٢٦	"	السرقه
احمد علي احمد ابو صبح	صلح الزرقاء	٩٧٤/٩/١٥	"	سرقه
محمد حسن يوسف حسن	بلدية الزرقاء	٩٧٤/٩/١٨	"	باعه
طالب رشدي حداد	صلح معان	٩٧٤/١٠/٢٦	"	مخالفة صحية
ابراهيم محمد صالح العطاني	"	٩٧٤/١٠/١٠	"	تعدي على املاك الدولة
يوسف حسن يوسف	"	٩٧٤/١٠/١٠	"	"
رزق نايف احمد	"	"	"	"
ابراهيم محمد صالح	"	"	"	"
خليل علي عبود	"	"	"	"
الماكن محمد صالح عبد الفتاح	"	"	"	"
محمد احمد علي الرهون	"	"	"	"
ابراهيم حلمي البكار	"	"	"	"



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٥ رمضان سنة ١٣٩٤ هـ . الموافق ١ تشرين اول سنة ١٩٧٤ م . العدد ٢٥١٧

القرارات

صفحة	نظام رقم	لجنة	نظام
١٦٠٧	رقم (٨٣)	لجنة ١٩٧٤	نظام ديوان التشريع
١٦١٠	رقم (٨٤)	لجنة ١٩٧٤	نظام المؤسسة الاستهلاكية لقوة الامن العام
١٦١٧	رقم (٨٥)	لجنة ١٩٧٤	نظام صندوق الادخار لموظفي مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام
١٦٢٠	رقم (٨٦)	لجنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام التقاعد والتأمين الاجتاهي لاجتماعي لعضاء نقابة المهندسين
١٦٢٣	رقم (٨٧)	لجنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام الاشتراك في الطاقة الكهربية بلدية عي
١٦٢٤	رقم (٨٨)	لجنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام تقاعد موظفي البلديات ومكافاتهم
١٦٢٥			امر صادر عن الحاكم العسكري العام
١٦٢٦			اتفاقية للنقل الجوي المنتظم بين المملكة الاردنية الهاشمية والاتحاد الكونفدرالي السويسري
١٦٣٣	قرار رقم (١٦)	لجنة ١٩٧٤	صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٦٣٤	قرار رقم (١٧)	لجنة ١٩٧٤	صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مجلس الوزراء

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٤

نظام ديوان التشريع

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ديوان التشريع لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها ادناه حيثما وردت في هذا النظام الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المجلس	مجلس الوزراء
الديوان	ديوان التشريع المؤسس بمقتضى هذا النظام
الرئيس	رئيس ديوان التشريع
المستشار	المستشار في ديوان التشريع
المشروع	مشروع اي قانون او نظام

المادة ٣ - يؤسس في رئاسة الوزراء ديوان يطلق عليه اسم (ديوان التشريع) يرتبط برئيس الوزراء ويتألف من رئيس وعدد من المستشارين والموظفين بالقدر الذي تدعو اليه الحاجة .

المادة ٤ - يشترط فيمن يعين مستشاراً في الديوان ان يكون من ذوي الاختصاص الجامعي في الحقوق والخبرة العملية في ممارسة الاعمال القانونية او القضائية للمدة التي يراها مجلس الوزراء كافية .

المادة ٥ - يعين مجلس الوزراء رئيساً للديوان ويعتبر الرئيس مستشاراً لغايات تطبيق أحكام هذا النظام ولا تعطيه تلك الصفة رأياً مرجحاً في التوصيات التي يصدرها الديوان .

المادة ٦ - يتقاضى المستشارون في الديوان العلاوة القضائية التي يستحقها القضاة النظاميون بموجب نظام العلاوات القضائية المعمول به ويعتبر الرئيس احد قضاة التمييز لهذه الغاية كما يعتبر المستشارون قضاة تشريع لغايات تطبيق نظام الانتقال والسر المعمول به عليهم .

المادة ٧ - يختص الديوان بالمهام والاعمال التالية :-

أ - دراسة اي مشروع يرفع الى رئيس الوزراء وتدقيقه وابداء الرأي فيه واعادة صياغته وتعديل أحكامه اذا اقتضى الامر ذلك .

ب - وضع أي مشروع يكلفه رئيس الوزراء باعداده . وكذلك المبادرة الى اقتراح أي مشروع على رئيس الوزراء .

ج - القيام بابة مهام وأعمال اخرى يكلفه بها رئيس الوزراء مما لها علاقة بالقانون والتشريع .

المادة ٨ - يرفع المشروع الى رئيس الوزراء من الجهة المختصة في صيغته القانونية على ان يكون مرفقاً بالاسباب الموجبة له وبأية بيانات أو نماذج اخرى تتعلق به او لغايات توضيحه .

المادة ٩ - أ - تشكل في مجلس الوزراء لجنة وزارية يشترك في عضويتها الوزير او مدير الدائرة المختص بالمشروع ورئيس الديوان وتختص بدراسة المبادئ العامة والمستجدات الواردة في المشروع وتقديم توصياتها للمجلس .

ب - بعد البت في المبادئ الواردة في المشروع من قبل المجلس بالقبول أو الرفض أو التعديل يحال للمشروع الى الديوان لوضعه بالصيغة القانونية المناسبة .

المادة ١٠ - أ - يقوم المستشارون بدراسة منفردة للمشاريع واية امور قانونية اخرى احيلت على الديوان بموجب الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا النظام ويتولى الرئيس اتخاذ الاجراءات الادارية والتنظيمية اللازمة لقيام بتلك الدراسة وانماها بصورة صحيحة وبحال مدة معقولة .

ب - بعد انتهاء المستشار من دراسة المشروع او الامر القانوني على الوجه المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ، تعرض نتائج دراسته ورأيه فيه على الرئيس الذي له ان يشكل هيئة مؤلفة من ذلك المستشار ومن مستشار آخر او أكثر وتصدر الهيئة توصياتها النهائية بشأن المشروع ثم يرفع الى رئيس الوزراء .

ج - يقدم المستشارون نتائج دراستهم لاي مشروع او امر قانوني آخر احيل للديوان بموجب الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا النظام للرئيس في تقارير خطية ، وتصدر هيئة المستشارين توصياتها النهائية بالاجماع او بالاكثورية وللعضو المخالف ان يقدم بياناً باسباب مخالفته ليرفق بالتوصيات النهائية للهيئة .

المادة ١١ - اذا طلب رئيس الوزراء من الديوان وضع أي مشروع بمقتضى احكام الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا النظام يقوم الرئيس بوضعه مع الاسباب الموجبة له ويجوز له ان يكلف اي مستشار آخر بذلك العمل وتطبق على المشروع في هذه الحالة احكام المادة (١٠) من هذا النظام بكاملها ، بما في ذلك دراسته بصورة منفردة من المستشارين وعرضه بعد ذلك على هيئة منهم لتصدر توصياتها النهائية بشأنه .

المادة ١٢ - لا يجوز اقرار اي مشروع لنظام او قانون في مجلس الوزراء قبل احالته على الديوان لدراسته وتدقيقه وابداء الرأي فيه .

المادة ١٣ - لرئيس الوزراء ان ينيط كل او بعض صلاحياته الواردة في هذا النظام باحد الوزراء .

المادة ١٤ - لا يجوز لاي مستشار الاشتراك في دراسة اي امر قانوني احيل على الديوان لدراسته وابداء الرأي فيه بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا النظام اذا كان الامر يتعلق به او باحد اصوله او فروعها باحد اقرائه حتى الدرجة الخامسة ، وذلك بغض النظر عن ماهية تلك العلاقة والتوصيات أو النتائج التي تستفر عنها الدراسة .

كل من أشعل

المادة ١٥ - للديوان ان يطلب من اي من الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات والسلطات المحلية الاخرى ، ومن اي سلطة او هيئة او نقابة او جمعية او شركة ان تقدم لها أية مستندات او معلومات او تفاصيل يحتاج اليها ليقوم بالمهام والاعمال المنوطة به بمقتضى أحكام هذا النظام . وله ان يستعين باي موظف من موظفيها أو العاملين فيها للانفاذة من اختصاصه او خبرته في القيام بتلك المهام والاعمال .

المادة ١٦ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام يلغى قسم التشريع في وزارة العدل وتعاد كافة المشاريع الحالية الى الديوان للسير بها وفق احكام هذا النظام .

الحسين بطال

١٩٧٤/٩/١٥

وزير الثقافة والاعلام ووزير السياحة والآثار بالوكالة
وزير الانشاء والتعمير ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة
وزير المالية
وزير الدفاع
عبدلن ابو عردة
ذوقان الهنداوي
صبيحي امين عمرو
زيد الرفاعي

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية
وزير العدل
وزير الاقتصاد الوطني
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
سالم مساعده
عمر النابلسي
فؤاد قاقيش

وزير المواصلات
وزير الداخلية
وزير الصحة
وزير دولة
مجي الدين الحسيني
احمد عبدالكريم الطراونه
فؤاد الكيلاني
زهير المقي
مضر بدران
نديم زرو

وزير التمييز
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الزراعة
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير دولة لشؤون الارض المحتلة
مروان الحمدود
يوسف ذهني
طاهر نشأت المصري

نحس الحسين للهفك سكر المحلة لفرقة الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور .

وبناء على ماقروه مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٧٤

نظام المؤسسة الاستهلاكية لقوة الامن العام

صادر بمقتضى المادة (٩٣) من قانون الامن العام رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥

تعاريف

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المؤسسة الاستهلاكية لقوة الامن العام لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يكون للافاظ والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
مدير الامن	مدير الامن العام او من ينيبه
المؤسسة	المؤسسة الاستهلاكية لقوة الامن العام او فروعها حسب مقتضى الحال .
الهيئة	الهيئة العامة للمؤسسة الاستهلاكية لقوة الامن العام :
الرئيس	رئيس الهيئة العامة للمؤسسة الاستهلاكية لقوة الامن العام :
المدير	المدير العام للمؤسسة
المستودعات الرئيسية	المستودعات الرئيسية المحتدعات التي تستقبل البضائع والوازم الواردة للمؤسسة .
السوق	الحل المعد لبيع البضائع والوازم على اختلاف انواعها للضباط والافراد وعائلاتهم .
دكان الشرطي	الحل المعد داخل الوحدة العسكرية لبيع البضائع والوازم بالفرق للضباط والافراد .
لجنة العطاءات	لجنة عطاءات الامن العام .
المستفيد	الضباط والفرء العاملين في قوة الامن العام او المتقاعدين وعائلاتهم .
العائلة	الزوجة والاولاد الذين يعيلهم المستفيد ويعتمدون في امور معيشتهم عليه :
السنة المالية	السنة المالية المبتدئة في اول كانون ثاني من كل سنة والمنتبهة بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون اول من السنة ذاتها :

المادة ٣ - تؤسس في قوة الامن العام مؤسسة تسمى المؤسسة الاستهلاكية لقوة الامن العام تستهدف تمكين المستفيدين من الحصول على المواد الغذائية والوازم الاخرى باسعار مناسبة وضمن الشروط التي بينها هذا النظام او تصدر تبعاً له :

المادة ٤ - أ - تعتبر المؤسسة شخصية معنوية يمثلها الرئيس ولها ميزانية مستقلة وتعمل وفق هذا النظام والتعليقات الصادرة بمقتضاه .

ب - يمثل النائب العام للمؤسسة فيما يقام لها او عليها من الدعاوى وتطبيق احكام قانون دعاوى الحكومة رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ وما طرأ عليه من تعديلات او اي تشريع يحل محله في هذا الخصوص .

رأسمال المؤسسة وموجوداتها :

المادة ٥ - تتكون اموال المؤسسة من :

- أ - رصيد وموجودات دكان قوة الامن العام المنصوص عنها في النظام رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ والتعديلات التي طرأت عليه .
- ب - الارباح الاضافية ،
- ج - اية اموال ترد للمؤسسة من اية جهة كانت .

الهيئة العامة / تشكيلها :

المادة ٦ - تشكل في الامن العام لجنة تسمى الهيئة العامة للمؤسسة الاستهلاكية لقوة الامن العام وتتألف من :

- ١ - مدير اية الامن
- ٢ - مدير لوازم الامن العام
- ٣ - مدير المربط
- ٤ - مدير المؤسسة الاستهلاكية لقوة الامن العام
- ٥ - ضابط ينتخبه مدير الامن العام من وحدات الامن العام ويرأس الهيئة اكبر الاعضاء رتبة وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة .

المادة ٧ - أ - تعقد الهيئة اجتماعاتها بدعوة من الرئيس او من مدير المؤسسة مرة واحدة كل ثلاثة اشهر او كلما دعت الحاجة لذلك .

ب - يكون النصاب قانونيا اذا حضره ثلاثة من اعضاء الهيئة على ان يكون الرئيس او مدير المؤسسة احدهم .

ج - تصدر قرارات الهيئة بالاكثرية وللرئيس صوت مرجح عند تساوي الاصوات .

د - تدون جميع قرارات الهيئة العامة في سجل خاص ويوقع عليها من قبل الاعضاء وتدع السجلات لدى مدير المؤسسة بعد تصديقها من قبل مدير الامن .

المادة ٨ - ينظم الرئيس تقريرا وافيا عن اعمال الهيئة مرة واحدة كل سنة ويقدمه لمدير الامن .

واجبات الهيئة العامة :

المادة ٩ - ينط بالهيئة الواجبات التالية :

- أ - تخطيط السياسة العامة للمؤسسة
- ب - مراقبة استثمار اموال المؤسسة
- ج - اقرار انواع البضائع واللوازم التي تتعامل بها المؤسسة

د - تشكيل لجان الجرد الربعية والسنوية او اي جرد ترى الهيئة ان اجراؤه ضروريا وتدقيق نتائجها .

هـ - اقرار الميزانية العامة للسنة المالية .

و - تقديم التواصي لمدير الامن العام بشأن التصرف بالارباح .

ز - التصرف بالبضائع غير الصالحة او التالفة او الكاسدة بأية طريقة تراها مناسبة .

ح - اقرار الطريقة المناسبة لتزويد المؤسسة باحتياجاتها من البضائع .

ط - فتح واغلاق اي سوق في اي مكان من المملكة حسبما ترثيه مناسبة .

ي - النظر بالشكاوى والاقتراحات الواردة من مختلف وحدات الامن العام فيما يتعلق بتنفيذ اهداف المؤسسة .

ك - اية اعمال اخرى تستهدف تطوير هذه المؤسسة (استثمار اموال لما فيه مصلحة الفرد بالامن العام) .

المادة ١٠ - يعين مدير الامن العام احد الضباط مديرا للمؤسسة على ان لا تقل رتبته عن مقدم ويكون المدير المنفذ الرئيسي لسياسة المؤسسة وادارة اعمالها كما يكون مسؤولا امام الهيئة عن تنفيذ قراراتها .

واجبات المدير :

المادة ١١ - ينط بالمدير الواجبات التالية :

- أ - مراقبة اعمال الموظفين وادارة شؤونهم .
- ب - التأكد من توفر البضائع واللوازم التي تحتاجها هذه المؤسسة وابلاغ الرئيس بجميع النواقص لعرض الامر على الهيئة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
- ج - التنسب للهيئة بتشكيل لجان الجرد الربعية والسنوية او كلما وجد ذلك ضروريا .
- د - مراقبة تصريف البضائع واللوازم في المؤسسة حسب اقدميتها وتقديم تقرير مفصل للهيئة بجميع البضائع واللوازم التي يلاحظ كسادا في تصريفها لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
- هـ - اعداد مشروع الموازنة المالية السنوية وعرضه على الهيئة .
- و - تشكيل لجان استلام البضائع واللوازم الواردة للمؤسسة .
- ز - مراقبة الحسابات والدفاتر التي تنص عليها في هذا النظام والتعليقات الصادرة بمقتضاه .

موظفو المؤسسة :

المادة ١٢ - يعين موظفو المؤسسة من بين افراد قوة الامن العام او من يعينون برواتب مقطوعة وتسري عليهم جميع القوانين والانظمة والاوامر والتعليقات المختصة لقوة الامن العام .

المشتريات واللجان :

المادة ١٣ - يتم تزويد المؤسسة بالبضائع واللوازم المختلفة اما بشرائها او باخذها برسم البيع من :

- أ - المؤسسة الاستهلاكية للقوات المسلحة ومن مؤسسات الامن العام الاخرى ؛
- ب - الشراء من التجار المحليين .
- ج - الاستيراد المباشر من الخارج ؛
- د - الشراء من اية مصادر اخرى .

كل من الأشهر

المادة ١٤ - يتم شراء البضائع واللوازم المختلفة الخاصة بالمؤسسة بأحدى الطرق التالية وبموجب نظام اللوازم المعمول به في الامن العام :

- أ - بواسطة لجان عطاءات الامن العام .
- ب - بواسطة لجان مشتريات فرعية على ان لا تزيد قيمة المشتريات بهذه الطريقة على (٥٠٠) دينار وتخضع قرارات هذه اللجان لتصديق الرئيس .
- ج - التعاقد المباشر مع الشركات او المؤسسات المحلية او الاجنبية وذلك بقرار من الهيئة .
- د - تشكل لجان المشتريات الفرعية من قبل الرئيس لشراء البضائع واللوازم في الحالات المستعجلة ويشترط ان تؤلف كل لجنة من هذه اللجان من ثلاثة اعضاء على ان يكون رئيس اللجنة ضابطا .

المادة ١٥ - للهيئة او للجنة العطاءات او اللجان الفرعية ان لا تنقيد بأرخص الاسعار بل لما ان تأخذ بمبدأ الجودة وبأصناف البضائع او اللوازم التي لها رواجاً في المؤسسة وتفضل الصناعة المحلية عند توفرها .

المادة ١٦ - يجري استلام البضائع او اللوازم الواردة للمؤسسة من قبل لجان استلام يشكلها المدير وعلى هذه اللجان التقيد بالشروط والمواصفات الواردة في قرار الشراء او اتفاقية شراء البضائع واللوازم المورد برسم البيع .

المادة ١٧ - تشكل كل لجنة من لجان الاستلام برئاسة ضابط ويشترط ان لا يكون من بين اعضاءها ايا ممن اشتركوا في شراء ذات البضائع واللوازم المراد استلامها واللجنة ان تستشير برأي اي خبير مختص اذا دعت الحاجة لذلك .

المادة ١٨ - على لجان الاستلام التقيد بالشروط والمواصفات وان ترسل في الحالات اللازمة عينات من البضائع واللوازم للفحص الخبري للتثبت من مطابقتها للمواصفات وعليها في جميع الحالات ان تنظم ضبوطات مفصلة بالنتائج :

المادة ١٩ - تقوم لجان الاستلام بقبول البضائع واللوازم اذا كانت مطابقة للشروط والمواصفات وعليها في حال وجود اي تفاوت او مخالفة ان تحيل الامر للمدير قبل الاستلام ليعرضه على الرئيس للبت خطيا في قبول البضائع واللوازم او رفضها ، كما وله وفي كلتا الحالتين ان يفرض الغرامة المناسبة .

المادة ٢٠ - اذا تأخر المتعهد عن الموعد المقرر لتسليم البضائع واللوازم حسب قرار الشراء يحيط المدير الرئيس علما بذلك قبل التوريد للبت خطيا في قبول تلك البضائع واللوازم او رفضها كما وله وفي كلتا الحالتين ان يفرض الغرامة المناسبة .

المادة ٢١ - للرئيس تمديد مدة التسليم بعد اقتناعه بالاسباب الموجبة وبناء على توصية المدير الذي عليه ان يشهد انه لا ضرر من التمديد مع الاحتفاظ بحق التعزيم .

المادة ٢٢ - أ - تقيد البضائع واللوازم الواردة عهددة وتدخل القيود والسجلات الرسمية للمؤسسة بعد تعزيرها بالمستندات التالية :-

- ١ - مستند ادخال (ايراد)
- ٢ - فاتورة البضائع واللوازم
- ٣ - نسخة من ضبط لجنة المعايمة والاستلام
- ٤ - التقرير الخبري للبضائع او اللوازم التي تفحص مخبريا .

ب - تفتح قيود وسجلات منفصلة للبضائع واللوازم المشتراة عن البضائع واللوازم الواردة برسم البيع .

ج - تحدد طريقة استلام وتزويد وادخال البضائع واللوازم وتبين المستندات والفأذج المستعملة لذلك بموجب تعليمات تصدر بمقتضى هذا النظام .

المادة ٢٣ - لا يجوز ادخال او بيع اية بضائع او لوازم في جميع فروع المؤسسة غير تلك المصروفة من المستودعات الرئيسية .

المستفيدون وتصنيف البضائع :

المادة ٢٤ - أ - تصنيف البضائع واللوازم المتوفرة في المؤسسة الى صنفين :

البضائع واللوازم المقتنة ، والبضائع واللوازم غير المقتنة .

ب - يقصد بالبضائع واللوازم المقتنة التي تشتري لحساب المؤسسة معفاة من الرسوم ويقرر مجلس الوزراء بتنسيب من الهيئة تقنين بعضها او كلها ومقدارها .

ج - يقصد بالبضائع واللوازم غير المقتنة تلك التي ترد لحساب المؤسسة مع الرسوم وتباع للمستفيدين بدون تقنين .

المادة ٢٥ - أ - لا يجوز بيع البضائع او اللوازم المقتنة الا للمستفيدين العاملين في القوة (دون المتقاعدين).

ب - يجوز بيع البضائع واللوازم غير المقتنة للموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين العاملين في قوة الامن العام والمتقاعدين وعائلاتهم في ضوء التعليمات التي تصدر عن الهيئة العامة للمؤسسة .

المادة ٢٦ - أ - لا يجوز بيع البضائع واللوازم المقتنة الا للمستفيد نفسه ولا يجوز للمذكور تفويض غيره في استلام هذه البضائع او اللوازم .

ب - تصدر عن الهيئة بطاقات خاصة تنظم كيفية صرف هذه البضائع واللوازم وكمياتها .

المادة ٢٧ - تصدر عن الهيئة بطاقات خاصة لعائلات المستفيدين والموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين العاملين في قوة الامن العام والمتقاعدين تحوّلهم حتى دخول الاسواق وشراء البضائع واللوازم حسب منطوق هذا النظام .

المادة ٢٨ - يجوز بيع البضائع واللوازم الى الاسواق المحلية في حالة وجود بضائع او لوازم يقرر بيعها من قبل الهيئة بسبب كساد تصريفها او خوفاً عليها من التلف او الوقوع في خسارة مالية وذلك بطريق المزايدة العلنية على ان يتم اخضاعها للرسوم الجمركية ورسوم الانتاج المحلي اذا كانت واردة للمؤسسة معفاة من الرسوم والمواليد الحكومية قبل التسليم .

الصلاحيات العامة للهيئة :

المادة ٢٩ - أ - شطب البضائع او اللوازم المفقودة اذا كانت قيمتها لا تتجاوز (٢٠٠) مائتي دينار شريطة ان لا يكون هناك اهمال او اختلاس واذا زادت القيمة على ذلك فتشطب بتنسيب من الهيئة وبموافقة مدير الامن .

كل هذا من الأشهر

ب- شطب البضائع أو اللوازم غير الصالحة أو التالفة التي لم يقرر بيعها إذا كانت قيمتها لا تتجاوز (٢٠٠) مائتي دينار شريطة أن لا يكون هناك إهمال في طريقة حفظها أو صيانتها ، وإذا زادت القيمة على ذلك فتشطب بنسب من الهيئة وبموافقة مدير الأمن تحت إشراف لجنة يشترك فيها مندوب عن الجهارك وآخر عن ديوان المحاسبة إذا كانت البضاعة تخضع لأية رسوم.

الأرباح :

المادة ٣٠ - أ - تتقاضى المؤسسة أرباحا على البضائع واللوازم المشتراة معفاة من الرسوم بنسبة لا تزيد على ١٠٪ .
ب- تتقاضى المؤسسة أرباحا على البضائع واللوازم المشتراة مع الرسوم بنسبة لا تزيد على ٥٪ .
ج - تتقاضى المؤسسة أرباحا على البضائع واللوازم المعروضة برسم البيع بنسبة لا تتجاوز ٥٪ .
د - لا يجوز تقاضي أرباحا خلاف ما ذكر في البنود أ، ب، ج أعلاه إلا بقرار من الهيئة.

المادة ٣١ - يجري حسم ما قيمته ٥٠٪ من الأرباح التي تستوفيها المؤسسة للقرع الأخرى على كل البضائع الواردة ذكرها في المادة السابقة وتكون هذه هي حصة القرع من الأرباح والتي تعين أوجه صرفها بالوحدة بأمر من مدير الأمن وحسب متطلبات الوحدة ومصالحه الأفراد .

المادة ٣٢ - أ - للمؤسسة نظام مالي مستقل عن فرع مالية الأمن العام يوضح بتعليمات تصدر بمقتضى هذا النظام ويراعى فيه أن يتناسب مع نوع العمل في المؤسسة .

ب - على المؤسسة أن تحتفظ بدفاتر المحاسبة والسجلات والنماذج اللازمة حسب التعليمات الصادرة بمقتضى هذا النظام .

المادة ٣٣ - تودع جميع مبالغ المؤسسة في المصرف أو المصارف التي تقررها الهيئة .

المادة ٣٤ - لا يجوز سحب أي مبلغ كان من أموال المؤسسة إلا وفق أحكام التعليمات المالية الصادرة بمقتضى هذا النظام .

المادة ٣٥ - يتم بقرار من الهيئة اتفاق أرباح المؤسسة أو أي جزء منها لغايات الترفيه على أفراد قوة الأمن العام أو لما يعود عليهم بالنفع العام .

المادة ٣٦ - تقدم مديرية الأمن العام الابنية والمستودعات والآليات اللازمة للمؤسسة مع صيانتها مجاناً .

المادة ٣٧ - كافة الممتلكات والآليات والأثاث الذي تشتره المؤسسة من أموالها يؤخذ لعهد الأمن العام من قبل مستودعاتها المختصة حسب نظام لوائح الأمن العام .

المادة ٣٨ - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات المؤسسة .

المادة ٣٩ - أ - تحمل المؤسسة في حالة عجزها عن تنفيذ الأهداف التي أسست من أجلها بعد تنسيب الهيئة العامة بقرار من مدير الأمن العام .

ب- في حالة حل المؤسسة تصبح جميع موجوداتها ملكاً للأمن العام .

التعليمات والأوامر العامة :

المادة ٤٠ - للهيئة العامة للمؤسسة أن تصدر التعليمات في الأمور التالية على أن يجري تصديقها من قبل مدير الأمن العام :

أ - استلام وتوريد وإدخال البضائع واللوازم والمستندات والنماذج والسجلات اللازمة للملك .

ب- التعليمات المالية المتعلقة بدفاتر ونماذج وسجلات المحاسبة وطريقة القبض والدفع وإيداع الأموال وسحبها والكفالات المالية لموظفي المؤسسة وما إلى ذلك .

ج - أية تعليمات أخرى تكفل تنفيذ أحكام هذا النظام .

المادة ٤١ - يلغى نظام دكان قوة الأمن العام لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .

أحمد بن طلال

١٩٧٤/٩/١٥

وزير الثقافة والأعلام ووزير وزير الانشاء والتعمير ووزير الاوقاف رئيس الوزراء ووزير السياحة والآثار بالوكالة المالية الشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة الخارجية والدفاع عدنان أبو عودة ذوقان الهنداوي صبيحي أمين عمرو زيد الرفاعي

وزير الاشغال العامة وزير العدل وزير الداخلية وزير الزراعة وزير الدولة وزير الدولة للشؤون الخارجية وزير الدولة للتعليم والثقافة وزير الدولة للشؤون البلدية والقروية

وزير المواصلات وزير الداخلية وزير الصحة وزير الدولة وزير الدولة للشؤون الخارجية وزير الدولة للتعليم والثقافة محمد الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونة فؤاد الكيلاني زهير المفتي مضر بدران نديم زرو

وزير التنمية وزير دولة لشؤون الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير دولة لشؤون الارض المحتلة صادق الشرع مروان الحمود يوسف ذهني طاهر نشأت المهري

هكذا من الأشهر

نحس الحسين للهفك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٩ من قانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال

الايتام رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٧٤

نظام صندوق الادخار لموظفي مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام

صادر بموجب المادة (١٤) من قانون المؤسسة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق الادخار لموظفي مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكليات والعيارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها تاليا الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المؤسسة	مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام
المجلس	مجلس ادارة المؤسسة
الرئيس	رئيس المؤسسة
المدير العام	المدير العام للمؤسسة
المدير الاداري	المدير الاداري للمؤسسة
الهيئة	الهيئة الادارية المشكلة بموجب احكام هذا النظام
الصندوق	صندوق الادخار لموظفي المؤسسة
الموظف	الموظف الغير تابع للتقاعد
الراتب	الراتب الاساسي للموظف
المشترك	الموظف المنتسب لصندوق الادخار .
الحساب (أ)	مجموع مساهمة المشتركين في الصندوق
الحساب (ب)	مجموع مساهمة المؤسسة في الصندوق
الحساب (ج)	الارباح والواردات الاخرى التي تتحقق للصندوق

المادة ٣ - يقتطع من راتب المشترك سبعة بالمائة شهريا وتدفع المؤسسة ما يعادل هذا المبلغ لحسابه وبحول جميعها للصندوق شهريا .

المادة ٤ - أ - يدفع للمشارك ما يصيبه من المبالغ المتجمعة في الحسابين (أ) و (ب) وما يتحقق له من ارباح في الحساب (ج) اذا انتهت خدمته بناء على احد الاسباب التالية :-

١ - سبب صحي

٢ - بلوغه السن المقررة لترك الخدمة .

٣ - انتهاء العقد المرتبط به او انتهاءه بصورة مرضية .

٤ - ترك العمل بسبب الزواج اذا كان المودع امرأة شريطة ابراز وثيقة الزواج الرسمية .

٥ - الغاء الوظيفة .

ب - عند وفاة المشترك تدفع لورثته الشرعيين المبالغ المتجمعة في الحسابين (أ) و (ب) وما تحقق له من ارباح في الحساب (ج) .

المادة ٥ - يدفع للمشارك ما يصيبه من المبالغ المتجمعة في الحساب (أ) بعد خدمة متواصلة لا تقل عن سنة في حالة استقالته او اعتباره فاقدًا للوظيفة او عند انتهاء خدماته في المؤسسة لاسباب تأديبية او بسبب فقدته الجنسية .

المادة ٦ - يفتح حساب مستقل لدى المؤسسة باسم صندوق ادخار الموظفين ويخضع هذا الحساب من حيث اصول التحقيق والقيود والحفظ والصرف الى الاصول المتبعة في ضبط الحسابات ويدقق من قبل مدققي حسابات المؤسسة وتعد ميزانية سنوية للصندوق منفصلة عن حسابات المؤسسة .

المادة ٧ - ١ - تتولى ادارة الصندوق هيئة ادارية تؤلف كما يلي :-

- أ - المدير العام رئيسا
- ب - المدير الاداري عضوا
- ج - المدير المالي عضوا

د - عضوان ينتخبهما المشتركون في الصندوق من بينهم لمدة سنتين .

٢ - تجتمع الهيئة الادارية بدعوة من الرئيس كلما دعت الضرورة لذلك وتتخذ قراراتها بأغلبية الاعضاء واذا تساوت الاصوات ترجح الجهة التي يصوت بمجانها الرئيس .

٣ - لا تعتبر اجتماعات الهيئة الادارية قانونية الا بحضور اغلبية الاعضاء .

٤ - يتوب المدير الاداري عن المدير العام في حال غيابه .

المادة ٨ - تسمى الهيئة الاشخاص المناط بهم حق التوقيع على المعاملات المالية التي تخص الصندوق .

المادة ٩ - يجوز للهيئة ان تقرض المشتركين بالصندوق وبدون فائدة مبالغ لا تزيد عن ضعف الراتب الشهري للموظف المشترك بكفالة اثنين من المشتركين وحسب تعليمات تضعها الهيئة لهذه الغاية .

المادة ١٠ - تعرض الهيئة جميع اعمالها وحساباتها على فاحصي حسابات المؤسسة وتحصل على تقاريرهم السنوية حول نتائج تدقيقاتهم وتقدمها الى المجلس للمصادقة عليها في موعد أقصاه نهاية شهر شباط من كل عام .

المادة ١١ - تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من كل عام .

المادة ١٢ - أ - اذا زاد مقدار التعويض والمكافأة التي يستحقها المشترك بموجب قانون العمل أو أي قانون أو نظام آخر عما يستحقه من الحساب (ب) يحسب هذا الحساب من أصل التعويض والمكافأة المستحقة .

ب - واذا نقص مقدار التعويض والمكافأة المستحقة عما يستحقه من الحساب (ب) فيدفع للمشارك من الحساب (ب) مقدار الفرق بين التعويض والمكافأة وبين ما يستحقه من الحساب .

المادة ١٣ - يحق للهيئة بموافقة المجلس أن تصدر التعليمات التي تراها ضرورية لإدارة الصندوق .

المادة ١٤ - تستثمر الأموال للودعة في الصندوق بالطريقة والشرط التي تقررها الهيئة ويتحمل الصندوق أية خسائر قد تنجم نتيجة لهذا الاستثمار .

المادة ١٥ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٤) والمادة (١٦) من هذا النظام لا يجوز في أية حالة من الحالات أن تعزل أو تدفع أو تنقل لشخص آخر المبالغ المودعة في الصندوق لحساب أي مشترك أو المبالغ التي ساهمت بها المؤسسة وأرباحها أو عائداتها لحسابه أو حجز عليها إيفاء لدين أو ادعاء مهما كان نوعه .

المادة ١٦ - لا يجوز دفع استحقاقات المشرّكين في الصندوق إلا بعد التأكد من براءة ذمة المشرّك من أية التزامات مالية أو غيرها مستحقة للمؤسسة أو للصندوق .

المادة ١٧ - لا يجوز استثمار أو استغلال الاموال الخاصة بالصندوق في أعمال المؤسسة العادبة أو أي عمل آخر له صلة بذلك .

المادة ١٨ - تودع أموال الصندوق في البنك الذي تعينه الهيئة .

المادة ١٩ - يسري مفعول هذا النظام على جميع موظفي المؤسسة المرفق بهذا النظام بعد انقضاء سنة على تاريخ تعيينهم .

1974/9/12

احسن بن طلال

وزير الثقافة والاعلام ووزير
السياحة والآثار بالوكالة
عبدان ابو عوده

وزير الانشاء والتعمير ووزير
المالية
ذوقان الهنداوي

رئيس الوزراء ووزير
الشؤون والمقدسات الاسلامية
بالوكالة
صبيح امين عمرو

وزير الرفاهي
زيد الرفاعي

وزير الداخلية للشؤون الهندية والقروية فؤاد قاتيش	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي	وزير العدل سليم مساعده	وزير الاشغال العامة ١٠١
--	---	------------------------------	-------------------------------

وزير	وزير	وزير دولة	وزير	وزير	وزير
المواصلات	الداخلية	الصحة	للشؤون الخارجية	التربية والتعليم	الثقل
محي الدين الحسيني	احمد عبيد الكريم الطراونة	فؤاد الكيلاني	زهير المفتي	مضر بدران	لديم زرو:

وزير التموين	وزير دولة لشؤون الزراعة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير دولة للشؤون الارضية المختلفة
صادق الشمرع	مروان الحمود	يوسف ذهني	طارق نشأت المصري

محرم الحبيب الفلكي ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام التقاعد والتأمين الاجتماعي
لأعضاء نقابة المهندسين
نظام رقم (٨٦) لسنة ١٩٧٤

رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقاعد والتأمين الاجتماعي لاعضاء نقابة المهندسين لسنة ١٩٧٤)
 ويقرأ مع النظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ
 نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من النظام الأصلي باستبدال تعريف عبارة (العائدات التقاعدية) الواردة فيها بما يلي :
(العائدات التقاعدية) - أقساط التقاعد وأقساط التأمين الاجتماعي الشهرية التي يدفعها العضو للصندوق بموجب أحكام هذا النظام حسب الخطة المشترك بها .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٣) من النظام الاصلي كما يلي : -

أ - تستبدل كلمة (عائدات) الواردة في الفقرة (ب) منها بكلمة (أقساط) .

ب - بلغني نص الفقرة (ج) منها ويستعاض عنه بالنص التالي : -

ج - العضو حدث النخر ج مازم بدفع أقساط التأمين الاجتماعي من تاريخ تسجيله بالنقابة .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١٤) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي : (على الاعضاء المشركون في الصندوق عند تركهم المملكة للعمل في مكان آخر الاستمرار بدفع رسوم التقاعد والعائدات التقاعدية وأية مبالغ أخرى تتحقق عليهم بحكم انسابهم للتقابة .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٥) من النظام الاصلي باضافة الجملة التالية الى الفقرة (ب) منها وذلك بعد عبارة بتشيب
من المجلس :

(وإن تشمل هذه الزيادة الرواتب التقاعدية التي يتقاضاها الأعضاء الذين سبقت إحالتهم على التقاعد أو وراثتهم).

المادة ٦ - تعدل المادة (١٦) من النظام الاصيلي كما يلي :-

١ - يلغى نص الفقرة (ج) منها ويستعاض عنه بما يلي :

ج - (أن يكون مسدداً لرسوم القابضة المرتبطة عليه عن جميع مسددة مزاولته المهنة التي يطلب ادخالها في حساب التقاعد ما عدا السنوات السابقة لتأسيس النقابة في سنة ١٩٥٨) ؛

هذا من الأصل

نحس الحسين للهكك كسك المملكة لفرقة التاشمكة

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٤
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام معدل لنظام الاشتراك في الطاقة الكهربائية لبلدية عي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الاشتراك في الطاقة الكهربائية لبلدية عي لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
تكون كلفة شراء التجهيزات اللازمة من خطوط شبكة البلدية الرئيسية لغاية ربطها بالعداد داخل محل المشترك لأول مرة على طالب الاشتراك وللبلدية الحق باستعمال هذه الشبكة لمصلحتها او تغييرها او نقلها من مكان الى آخر بالكيفية التي تراها مناسبة دون ان يكون لاحد حق الاعتراض عليها وتكون نفقة صيانتها وتغييرها اذا لزم الامر على البلدية .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٨١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
تستوفي البلدية اثمان الكهرباء من المشتركين شهريا بموجب النسب التالية :

أ - ٥٠ فلسا عن كل كيلوات ساعة من ١-٣٠ .

ب - ٤٠ فلسا عن كل كيلوات ساعة من ٣١ فما فوق .

ج - يكون الحد الادنى لاثمان مقطوعة الكهرباء بالنسبة لكل مشترك (٥٠٠) فلسا ولو نقص الاستهلاك عن ذلك .

الحسين بطلال

١٩٧٤/٩/١٥

وزير الثقافة والاعلام ووزير
السياحة والآثار بالوكالة
عبدان ابو عوده

وزير الداخلية ووزير
المالية
ذوقان الهنداوي

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

نحس الحسين للهكك كسك المملكة لفرقة التاشمكة

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٠) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
أ - تسري على موظفي البلديات وعلى عائلاتهم نفس الاحكام المنصوص عليها في المواد (١٢-٤٤) والمادة (١/٥٤) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته واي تشريع يخل محله فيما يتعلق باحالتهم على التقاعد وتسوية رواتب تقاعدهم ومكافآتهم وذلك بقدر ما ينطبق عليهم من هذه الاحكام على ان يقوم المجلس بالصلاحيات المخولة لمجلس الوزراء بهذا الشأن .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٣) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
١ - اذا توفي او استغنى عنه لمرضه أو بسبب عدم كفاءته اولياقته او لغيره وظيفته وقد اكمل خدمة ثلاث سنوات او اذا ترك الخدمة بالاستقالة وقد اكمل خدمته عشر سنوات بمنح ورثته الشرعيون في حالة الوفاة ويعطى هو في الحالات الاخرى مكافأة مقدارها (١ من ١٢) من مجموع الرواتب التي تقاضاها عن كل سنة من سني خدماته. الا انه لا تمنح اية مكافأة للموظف الذي يستقيل تخلصاً من المل المشار اليه في الفقرة الثانية .

الحسين بطلال

١٩٧٤/٩/١٧

وزير الثقافة والاعلام
وزير الاشغال العامة
عبدان ابو عوده

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

وزير الاشغال العامة
وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية
فؤاد قاقيش

امر

صادر عن الحاكم العسكري العام

بمقتضى تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧

بالاستناد الى الصلاحية المخولة الي بمقتضى المادة (٢) من تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧، آمر بمنع دخول جريدة النهار البيروتية وجميع العاملين فيها واي مندوب عنها الى المملكة الاردنية الهاشمية اعتبارا من تاريخ هذا الامر ، على ان ينشر في اول عدد يصدر من الجريدة الرسمية .

١٩٧٤/٩/٢٣

الحاكم العسكري العام
زيد الرفاعي

هكذا من الأشهر

اتفاقية للنقل الجوي المنتظم

بين المملكة الاردنية الهاشمية والاتحاد الكونفدرالي السويسري

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمجلس الفدرالي السويسري وعلى اعتبار ان الاردن وسويسرا اعضاء في معاهدة الطيران المدني الدولي والتي عرضت للتوقيع في مدينة شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول عام ١٩٤٤ .
رغبة في تطوير التعاون الدولي في حقل النقل الجوي ، ورغبة في التوصل الى اتفاقية لاغراض انشاء خدمات جوية منتظمة فيما بين وما وراء اقليميهما ،
فقد عينا مندوبيهما المفوضين والمخولين الى هذا الحد ، فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة (١)

لاغراض هذه الاتفاقية وملحقها :

- أ - تعني عبارة « المعاهدة » معاهدة الطيران المدني الدولي التي عرضت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول عام ١٩٤٤ .
- ب - تعني عبارة « سلطات الطيران » في حالة سويسرا مكتب الطيران الفدرالي ، وفي حالة الاردن مديرية الطيران المدني ، او في كلا الحالتين اي شخص او هيئة مخولة بممارسة الوظائف الحالية لكلا السلطين .
- ج - تعني عبارة « المؤسسة المعنية » مؤسسة الطيران المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين ، بموجب المادة ٣ من هذه الاتفاقية لعمليات الخدمات الجوية المتفق عليها :

المادة (٢)

- ١ - يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية بهدف انشاء خدمات جوية على الخطوط المحددة في ملحق هذه الاتفاقية تلك الخطوط والخدمات يشار اليها فيما بعد « الخدمات المتفق عليها » و « الخطوط المحددة » .
- ٢ - وفقا لنصوص هذه الاتفاقية تتمتع مؤسسة الطيران المعنية من قبل اي من الطرفين المتعاقدين اثناء تشغيل الخدمات الدولية :
 - أ - حق التحليق دون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 - ب - حق التوقف في اقليم ذلك الطرف لاغراض غير تجارية .
 - ج - حق اخذ وانزال حركة دولية من الركاب والبريد والبضائع في اراضي ذلك الطرف في النقاط المحددة في الملحق .

المادة (٣)

- ١ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في ان يعين مؤسسة طيران واحدة لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها . مثل هذا التعيين يسري مفعوله بمقتضى اشعار كتابي بين سلطات الطيران المدني في كلا الطرفين المتعاقدين .
- ٢ - على الطرف المتعاقد الذي استلم اشعار التعيين أن يمنح مؤسسة الطيران المعنية التابعة للطرف المتعاقد الآخر دون ابطاء اذن التشغيل الضروري وفقا لنصوص الفقرة ٣ و ٤ من هذه المادة .
- ٣ - لسلطات الطيران المدني في احد الطرفين المتعاقدين ان تطلب من مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر . ان تثبت كفاءتها للقيام بتنفيذ الشروط المدرجة ضمن القوانين والانظمة المطبقة عادة في استثمار الخدمات الجوية الدولية من قبل تلك السلطات طبقا لنصوص المعاهدة .
- ٤ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في أن يرفض منح اذن التشغيل المشار اليه في الفقرة ٢ من هذه المادة . او أن يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة الحقوق المبينة في المادة (٢) من هذه الاتفاقية من قبل مؤسسة الطيران المعنية . وذلك في حالة ما اذا كان هذا الطرف مقتنعا بأن جزءا هاما من ملكية المؤسسة المعنية وادارتها الفعلية لا تعود الى الطرف المتعاقد الاخر الذي عينها او الى رعاياه .
- ٥ - عند استلام اذن التشغيل المنوه عنه في الفقرة (٢) من هذه المادة لمؤسسة الطيران المعنية أن تبدأ في اي وقت بالعمل لاستثمار الخدمات المتفق عليها . شريطة ان تكون العرفة المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذه الاتفاقية سارية المفعول فيما يخص هذه الخدمات .

المادة (٤)

- ١ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في سحب اذن التشغيل الممنوح او تعليق ممارسة العمل بالحقوق الواردة في المادة (٢) من هذه الاتفاقية من قبل مؤسسة الطيران المعنية من الطرف المتعاقد الاخر . او فرض شروط اذا ما رأت ذلك ضروريا على ممارسة مثل تلك الحقوق وذلك في الحالات التالية :
- أ - في حالة عدم اقتناع ذلك الطرف بأن جزءا هاما من ملكية هذه المؤسسة وادارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الاخر أو في يد رعاياه ، أو
- ب - في حالة تقصير المؤسسة المعنية في اتباع القوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الاخر والذي منح هذه الحقوق او
- ج - في حالة عدم قيام المؤسسة المعنية بعملية استثمار طبقا للشروط المقررة في هذه الاتفاقية وماحقها .
- ٢ - ما لم يكن السحب او التعليق او فرض الشروط المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة ضرورية لمنع الاستمرار في مخالفة القوانين والانظمة . فإن مثل هذا الحق يجب ان يمارس فقط بعد مشاورات مع الطرف المتعاقد الاخر .

المادة (٥)

- ١ - تتمتع مؤسسات الطيران المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين بفرص عادلة ومتكافئة في استثمارها الخدمات المتفق عليها بين اراضي كل منهما .
- ٢ - على مؤسسة الطيران المعنية والتابعة لأي من الطرفين المتعاقدين الاخذ بعين الاعتبار في مجال استثمارها الخدمات

المتفق عليها مصالح مؤسسات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاخر ، بحيث لا تؤثر دون وجه حق على الخدمات المتفق عليها للمؤسسة الاخيرة .

- ٣ - ان تتناسب سعة النقل المقدمة من قبل المؤسسات المعنية مع متطلبات النقل .
- ٤ - الهاف الرئيسي للخدمات المتفق عليها تقديم سعة متفقة مع متطلبات النقل فيما بين اقليم الطرف الذي عين المؤسسة والنقاط المعمول عليها في الخطوط المحددة .
- ٥ - ان حق كل من المؤسسات المعنية في حمل حركة دولية فيما بين اقليم الطرف المتعاقد الاخر . واقليم بلدان ثالثة يجب ان يمارس طبقا للمبادئ العامة للتطور المعقول الذي يشترك فيه الطرفين المتعاقدين . وطبقا للشروط التي تحدد السعة وفقا لما يلي :
- أ - متطلبات حركة النقل من وإلى اقليم الدولة المتعاقدة التي عينت المؤسسة .
- ب - متطلبات حركة النقل في المنطقة التي تعبرها الخدمات الجوية المتفق عليها مع الاخذ بعين الاعتبار الخدمات المحلية ولاقليمية :
- ج - المتطلبات الاقتصادية لعمليات الخدمات المتفق عليها .

المادة (٦)

- ١ - تعفى طائرات مؤسسة الطيران المعنية التابعة للطرف المتعاقد الاخر والتي تعمل على الخطوط الجوية الدولية وكذلك معداتها المعتادة وكميات الوقود وزيوت التشحيم ومؤون الطائرات (بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات والدخان) الموجودة على متن الطائرة من كافة الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الرسوم والضرائب المماثلة عند وصولها الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر . شرط بقاء هذه المعدات والمؤون على متن الطائرة حتى اعادة تصديرها .
- ٢ - تعفى ايضا من الرسوم والضرائب المذكورة فيما عدا الرسوم المقابلة للخدمات المقدمة .
- أ - مؤن الطائرات التابعة لمؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر والتي تزود بها في اقليم احد الطرفين المتعاقدين ضمن الحدود المقررة من قبل السلطات التابعة لهلدا الطرف المتعاقد والتي تخصص للاستعمال على متن الطائرات العاملة في خدمة جوية دولية للطرف المتعاقد الاخر .
- ب - قطع النيار والمعدات المستوردة الى اقليم اي من الطرفين المتعاقدين لصيانة واصلاح الطائرات التي تعمل في الخدمات الجوية الدولية .
- ج - الوقود وزيوت التشحيم المخصصة لتزويد الطائرات العاملة في الخدمات الجوية الدولية للمؤسسة المعنية التابعة للطرف المتعاقد الاخر . حتى ولو استهلكت تلك المؤون في جزء من الرحلة فوق اراضي الطرف المتعاقد الذي حملت به تلك المؤون .
- ٣ - لا يجوز ازالة المعدات العادية المحمولة والمواد والمؤون الموجودة على متن طائرة تابعة لاحد الطرفين المتعاقدين في اراضي الطرف المتعاقد الاخر الا بعد موافقة سلطات الجمارك لديه ، وفي هذه الحالة تظل هذه الاشياء تحت اشراف تلك السلطات لحين اعادة تصديرها او التصرف بها وفقا للانظمة الجمركية .

هكذا من الأعمال

المادة (٧)

ركاب ، امنة وبضائع الترانزيت الذين يعبرون اقليم الطرف المتعاقد الاخر والذين لا يغادرون منطقة المطار لنفس الغرض ، يخضعوا لمعاملة تفتيش سهلة وكذلك بالنسبة للحقائب والبضائع المارة بالترانزيت يجب ان تكون معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المشابهة .

المادة (٨)

- ١ - ان قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم دخول ومغادرة الطائرات من وإلى اراضيها والتي تعمل في الملاحة الجوية الدولية او رحلات هذه الطائرات فوق اقليم ذلك الطرف يجب ان تطبق على المؤسسة المعنية التابعة للطرف المتعاقد الاخر .
- ٢ - ان قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول او النزول الى ومغادرة الركاب وطواقم الطائرة والشحن والبريد من اراضي ذلك الطرف وكذلك الاجراءات الاخرى المتعلقة بدخول او خروج ، هجرة ، جوارك ، الاجراءات الطبية يجب ان تطبق على ركاب وطواقم الطائرة ، الشحن ، البريد والمحمولين على طائرات المؤسسات المعنية التابعة للطرف المتعاقد الاخر عندما يكونوا في اراضي الطرف الأول .
- ٣ - يتعهد كل طرف متعاقد بعدم منح اية افضلية لمؤسساته المعنية على المؤسسات المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر وذلك في مجال تطبيق الانظمة والقوانين الواردة في هذه الاتفاقية .
- ٤ - في حالة الاستفادة من المطارات والتسهيلات الاخرى المقدمة من احد الاطراف المتعاقدة ، فليس من الضرورة بالنسبة للمؤسسة المعنية التابعة للطرف المتعاقد الاخر ان تدفع رسوم اعلى من الرسوم التي تدفع من قبل المؤسسات الوطنية التي تعمل في الخدمات الجوية الدولية المنتظمة .
- ٥ - المؤسسة المعنية من اي من الطرفين المتعاقدين لها الحق في الاحتفاظ بممثلين لها لدى اراضي الطرف المتعاقد الاخر بما فيهم موظفين ، تجاريين ، عمليات ، فنيين .

المادة (٩)

- ١ - تعتبر شهادات صلاحية الطيران وشهادات الكفاءة والرخص الصادرة والمعتمدة من قبل احد الطرفين المتعاقدين والسارية المفعول ، معتمدة لدى الطرف المتعاقد الاخر .
- ٢ - لكل طرف متعاقد الحق بالاحتفاظ بحقوقه في عدم الاعتراف بقانونية شهادات الكفاءة والرخص للطيران فوق اقليمه والمنوطة الى رعاياه او اعتبارها معتمدة والصادرة من قبل الطرف المتعاقد الاخر او اي دولة اخرى .

المادة (١٠)

- ١ - تحدد التعريفات التي يتم تقاضيها على الخدمات المتفق عليها بمستويات معقولة ، مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بما في ذلك كلفة العمليات ، الربح المعقول ، وخصائص كل خدمة جوية ، والتعريفات المعمول بها من قبل المؤسسات الاخرى .
- ٢ - تحدد التعريفات المشار اليها اعلاه في الفقرة ١ من هذه المادة اذا امكن بالاتفاق المتبادل بين المؤسسات المعنية من

قبل كلا الطرفين المتعاقدين وبعد التشاور مع شركات الطيران الاخرى التي تستثمر كامل الطريق الجوي واجزاء منه وعلى مؤسسات الطيران المعنية ما امكن التوصل الى مثل هذا الاتفاق من خلال اجراءات تثبيت الاجور المقررة من قبل الهيئة الدولية التي تصيب مثل هذه الاقتراحات .

٣ - تعرض التعريفات المتفق عليها على سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها ليس اقل من ثلاثين يوما قبل بدء العمل بها ويمكن اختصار هذه المدة في بعض الحالات الخاصة بالاتفاق بين هذه السلطات .

٤ - اذا لم تتفق مؤسسات الطيران المعنية او اذا لم توافق سلطات الطيران المدني التابعة لاحد الطرفين على التعريفات المقدمة ، على سلطات الطيران المدني في كلا الطرفين ان تسعى لاقرار تعرفه بالاتفاق فيما بينها .

٥ - اذا لم يتم التوصل الى اتفاق على التعريفات يعرض الخلاف على هيئة تحكيم كما هو وارد في المادة ١٥ من هذه الاتفاقية .

٦ - التعريفات المقررة تبقى سارية المفعول الى حين وضع تعرفه جديدة بموجب شروط هذه المادة او المادة ١٥ من هذه الاتفاقية الا انه لا يمدد العمل بآية تعرفه اكثر من اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ اعلان عدم الموافقة من قبل سلطات الطيران المدني لدى احد الطرفين المتعاقدين .

المادة (١١)

كل من الطرفين المتعاقدين يتعهد بمنح مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر حرية التحويل بالسر الرسمي لفائض الإيرادات المحققة في اقليم ذلك الطرف والمتأتية من تحميل الركاب ، الحقائب ، البضائع والبريد بواسطة المؤسسة المعنية المذكورة . اذا وجد اتفاق خاص ينظم المدفوعات فيما بين الطرفين المتعاقدين فان هذا الاتفاق هو الذي يعمل به .

المادة (١٢)

على سلطات الطيران التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين ان تزود سلطات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاخر بهذه على طلبها بالاحصائيات الدورية او اية معلومات مشابهة متعلقة بكمية النقل المعمول على الخدمات المتفق عليها .

المادة (١٣)

- ١ - يمكن لسلطات الطيران المدني في اي من الطرفين المتعاقدين ان تطالب التشاور في اي وقت مع الطرف المتعاقد الاخر :
- ٢ - تبدأ المشاورات المطلوبة من قبل اي من سلطات الطيران المدني الدول المتعاقدة خلال ستين يوما بعد استلام الطالب المذكور :

المادة (١٤)

- ١ - اي تعديل يطرأ على هذا الاتفاق يدخل في حيز النفاذ عندما يقوم الطرفان المتعاقدان باخطار احدهما الاخر باستكمال الاجراءات الدستورية المطلوبة المتعلقة بابرام الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ للاتفاقيات الدولية .
- ٢ - اي تعديل يطرأ على ملحق هذه الاتفاقية يمكن الموافقة عليه مباشرة فيما بين سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين ويدخل حيز النفاذ بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية .

كل من الطرفين

المادة (١٥)

- ١ - اذا نشأ اي خلاف بين الاطراف المتعاقدة بشأن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية لم يكن من الممكن تسويته عن طريق المفاوضات المباشرة او بالطرق الدبلوماسية .
- يحال هذا الخلاف بناء على طلب اي من الطرفين المتعاقدين الى هيئة تحكيم مؤلفة من ثلاثة اعضاء .
- ٢ - في هذه الحالة يعين كل من الطرفين المتعاقدين محكماً واحداً ويعين المحكمان محكماً ثالثاً من رعايا دولة ثالثة يكون رئيساً لهيئة التحكيم . وفي خلال شهرين من تاريخ تعيين احد الطرفين المتعاقدين محكماً . لم يعين الطرف المتعاقد الاخر محكماً من قبله او بمرور شهر على تعيين المحكم الثاني ولم يتفق المحكمان المعينان على تعيين الرئيس يمكن لاي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب من رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولية الشروع بالتسميات الضرورية .
- ٣ - هيئة التحكيم هي التي تضع اجراءاتها الخاصة وتقرر توزيع تكاليف التحكيم .
- ٤ - يعمد الطرفان المتعاقدان بتطبيق اي قرار يصدر طبقاً لاحكام هذه المادة .

المادة (١٦)

تسجل هذه الاتفاقية واية تعديلات قد تطرأ عليها مستقبلاً لدى منظمة الطيران المدني الدولية :

المادة (١٧)

هذه الاتفاقية وملحقها يجب ان تعدل لتصبح متلائمة مع اي معاهدة دولية قد يكون الطرفان المتعاقدان انضما اليها .

المادة (١٨)

- ١ - كل من الطرفين المتعاقدين يمكنه اشعار الطرف المتعاقد الآخر بقراره بانهاء هذا الاتفاق . ويرسل في نفس الوقت هذا الاشعار الى منظمة الطيران المدني الدولية .
- ٢ - يصبح اشعار الانتهاء ساري المفعول بانتهاء جدول التوقيت وفي غضون فترة ١٢ شهراً الا اذا اتفق الجانبين على سحب هذا الاشعار قبل انتهاء هذه المدة .
- ٣ - في حالة عدم استلام اشعار الانتهاء من قبل الطرف المتعاقد الاخر يعتبر الاشعار في حكم المسلم بعد مرور ١٤ يوماً من تاريخ تسلم منظمة الطيران المدني الدولية لهذا الاشعار .

المادة (١٩)

يطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة من تاريخ توقيعه ويصبح نافذ المفعول عندما تسلم الاطراف المتعاقدة اشعار باستكمال الاجراءات الدستورية المطلوبة بخصوص الابرار والدخول في حيز نفاذ الاتفاقيات الدولية .

اثباتاً لذلك وقع المندوبان المفوضان من قبل الطرفين المتعاقدين على هذا الاتفاق :

حرر على نسختين في عمان في التاسع عشر من حزيران عام ١٩٧٤ باللغات العربية والفرنسية والانجليزية وتعتبر الثلاثة نصوص معتمدة بالتساوي وفي حالة قيام اي خلاف فإن النص الانجليزي هو النص السائد .

عن المجلس الاتحادي السويسري

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

لديم زرو

جدول الطرق

جدول الطرق (١)

الطرق التي تستثمرها في الخدمات الجوية مؤسسة الطيران السويسرية المعنية .

نقاط الاقلاع	نقاط التوسط	نقاط في الاردن	نقاط ما وراء
سويسرا	فيينا	عمان	البحرين
	اثينا		الدوحة
	سالونيك		أبو ظبي
	استانبول		مسقط
	نيقوسيا		كراتشي
	بيروت		بومباي او دلي
	دمشق		

جدول الطرق (٢)

الطرق التي تستثمرها في الخدمات الجوية مؤسسة الطيران الاردنية المعنية .

نقاط الاقلاع	نقاط التوسط	نقاط في سويسرا	نقاط ما وراء
الاردن	بيروت	نقطة واحدة	فرانكفورت
	نيقوسيا		بروكسل
	استانبول		امستردام
	صوفيا		كوبنهاجن
	بلغراد		باريس
	فيينا		لندن
	روما		

ملاحظات

- ١ - يمكن ان تحذف أي نقطة أو بعض النقاط على الخطوط الجوية المحددة باختيار المؤسسات المعنية على كل او جزء من رحلاتها .
- ٢ - ليس من الضروري التشغيل بالترتيب على أي من الخطوط الجوية المحددة :
- ٣ - المؤسسة المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين لها الحق بانتهاء اي من الخدمات الجوية المتفق عليها في اقليم الطرف المتعاقد الاخر .
- ٤ - يحق للمؤسسة المعنية استئجار نقاط غير مذكورة على شرط أن لا تمارس حقوق نقل بين تلك النقاط ونقاط في اراضي الطرف المتعاقد الاخر :
- ٥ - كل خدمة جوية يجب ان تدير على الطريق المفعول المباشر .

كل من الطرفين المتعاقدين

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتاب المؤرخ/٧/٧/١٩٧٤ رقم م/٢١٠٥/٨٢٦٨ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ب) من المادة (١٤) والفقرة (أ) من المادة (٢١) من قانون مؤسسة التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٧٣ وبيان الجهة المختصة بتعيين موظفي هذه المؤسسة وهل هنالك تناقض بين حكم الفقرة (ب) أم لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد رئيس مؤسسة التنمية الصناعية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣٠ وتديق النصوص القانونية يتبين :

- ١ - ان المادة (١٤) من قانون المؤسسة المشار اليه قد اناطت بمجلس ادارة المؤسسة للصلاحيات المبينة فيها ومن ضمنها الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (ب) للمطلوب تفسيرها وهي (تعيين جهاز الموظفين اللازم للمؤسسة ، ويشمل جهاز الكلاء والخبراء والمستشارين من داخل المملكة او خارجها وذلك بناء على احتياجات المؤسسة لتسيير اعمالها وتخصيص هؤلاء الموظفين للدوائر المختلفة للمؤسسة او للمنشآت المدارة او المملوكة من قبلها) .
- ٢ - ان المادة (٢١) منه تنص على مايلي (يكون للمؤسسة ملاكها الخاص ويجري انتقاء وتعيين موظفيها ومستخدميها وتحديد شروط استخدامهم وتحديد رواتبهم واختصاصاتهم وانتهاء خدماتهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب نظام الخدمة المدنية لموظفي الحكومة على ان يمارس المدير العام للمؤسسة صلاحيات الوزير ونائب مديرها او من ينتدبه صلاحيات الوكيل المنصوص عليها في النظام المذكور) .

وباستقراء هذين النصين نجد ان المقصود من عبارة (تعيين جهاز الموظفين اللازم للمؤسسة) الواردة في الفقرة (ب) من المادة (١٤) هو تحديد جهاز الموظفين ذاته من حيث بيان عدد الوظائف اللازمة للمؤسسة واسماها ودرجاتها . وقد اناط القانون هذه الصلاحية بمجلس ادارة المؤسسة يمارسها عن طريق وضع مشروع نظام شبيه بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية عملاً بالفقرة (ج) من هذه المادة ومن ثم عرض المشروع على مجلس الوزراء لاصداره عملاً بالمادة (٣٩) من نفس القانون .

اما الفقرة (أ) من المادة (٢١) فتحكمها لايتعلق بتحديد حجم جهاز الموظفين وانما يتعلق بكيفية انتقاء وتعيين الموظفين والمستخدمين في الوظائف المبينة بنظام تشكيلات الجهاز حيث اوجبت هذه الفقرة ان يتم الانتقاء والتعيين بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية لموظفي الحكومة اي بمعرفة ديوان الموظفين على ان يمارس المدير العام للمؤسسة صلاحيات الوزير ويمارس نائب المدير او من ينتدبه صلاحيات الوكيل المنصوص عليها في هذا النظام .

ولهذا فليس ثمة اي تناقض بين احكام الفقرة (ب) من المادة (١٤) والفقرة (أ) من المادة (٢١) اذ ان حكم كل فقرة خاص بأمر يختلف عن الامر المبحر عنه في الفقرة الاخرى .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ١٩٧٤/٨/٢٥

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الاقتصاد الوطني	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	بتفسير القوانين
نائب المدير العام	لرئاسة الوزراء			الرئيس الاول لمحكمة التمييز
توفيق يوسف بطارمة	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	موسى الساكت

قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتاب المؤرخ/٧/٧/١٩٧٤ رقم ن/٢١/٨٤٢٩ . اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الاولى من المادة (٤٣) من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما يلي :

١ - هل ان الضمير في كلمة (لها) الواردة في هذه الفقرة بعد عبارة (او اي فرع) ينصرف الى الجملة الاخيرة وهي (اية شركة او مؤسسة اجنبية) بحيث يكون المقصود من الفرع فرع الشركة او المؤسسة الاجنبية ام ان الضمير يرجع الى جميع الجمل السابقة المتعاطفة بخرف (او) بحيث يكون المقصود من الفرع فرع اية مؤسسة او شركة من المؤسسات او الشركات المنصوص عليها في تلك الفقرة سواء اكانت وطنية او اجنبية ؟

٢ - هل ان قيام المركز الرئيسي للشركة او المؤسسة بتعيين وكيل عام او مستشار قانوني لها تطبيقاً للنص المطلوب تفسيره يعني فروعها الموجودة في المملكة الاردنية الهاشمية من تعيين وكيل عام او مستشار لها ام انه يتوجب ان يكون لكل فرع وكيل عام او مستشار قانوني ؟

وبعد الاطلاع على كتاب نقيب المحامين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٧/٨ وتديق النصوص القانونية نجد ان الفقرة الاولى من المادة (٤٣) المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : (على كل مؤسسة تجارية او صناعية عامة او شركة مساهمة عامة او اية شركة او مؤسسة اجنبية او اي فرع لها مهما كان رأس مالها ان تعين لها وكيلاً ومستشاراً قانونياً من المحامين المسجلين في سجل المحامين الاساتذة بموجب عقد خطي مسجل لدى الكاتب العدل) .

ومن هذا النص يتضح ان الجمل الواردة فيه قبل كلمة (لها) قد جاءت متعاطفة بخرف (أو) .

وحيث انه من القواعد اللغوية والفقهية ان الجمل المتعاطفة بالواو او نحوها اذا تعقبها الضمير رجع الى الجملة الاخيرة منها لانه قريب منها والقريب مرجح ما لم يدل الدليل على خلاف ذلك .

وحيث لم يرد ما يمكن الاستدلال منه على ان الضمير في كلمة (لها) عائدة الى جميع الجمل السابقة فانه يرجع الى الجملة الاخيرة وهي (المؤسسة او الشركة الأجنبية) وبالتالي فان الفرع المقصود في النص هو فرع المؤسسة او الشركة الاجنبية فقط وبذلك يكون هذا الفرع هو المكلف قانوناً بتعيين وكيل عام او مستشار قانوني له وليس فرع المؤسسات او الشركات الوطنية ، وعلة هذا التفريق ظاهرة وهي ان المؤسسة او الشركة الأجنبية مؤلفة ومسجلة في الخارج ومركزها الرئيسي هناك كما هو واضح من نص الفقرتين ١ و ٢ من المادة (٣٨) والمادتين ٢١٩ و ٢٢٠ من قانون الشركات فلا يملك وكيلها العام او مستشارها القانوني ان يكون بنفس الوقت وكيلاً او مستشاراً لفرعها في الاردن بسبب ان النص اوجب ان يكون الوكيل او المستشار محامياً مسجلاً في المملكة الاردنية . ولهذا الزم القانون اي فرع من فروعها بأن يعين وكيلاً عاماً او مستشاراً قانونياً له . اما المؤسسات او الشركات الوطنية فيها انبثا مؤلفة ومسجلة في المملكة ومركزها الرئيسي فيها وباستطاعة اي من فروعها الحصول على خدمات الوكيل العام او المستشار القانوني للمركز الرئيسي ، فان القانون لم يوجب على الفرع تعيين وكيل او مستشار له اكتفاء منه بوكيل او مستشار المركز الرئيسي .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٤/٨/٢٥

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة العدل	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	بتفسير القوانين
قاضي التشريع	لرئاسة الوزراء			الرئيس الاول لمحكمة التمييز
ابراهيم حجازين	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	موسى الساكت

كل من الشغل